

تطبع وتنتشر على نفقة جمعية النشأة الوطنية للاهالي والبلاد المصرية

مكتبات الاهالي

لكون عنوان في جريدة الاهالي في اوله
 صاحب امتيازها (الشيخ اباها) يدير
 جريدة الاهالي تقبل المراسلات الغير خالصة
 اجرة البريد المتبعة بشؤون عموميه او بامور
 ذات اهمية وتقدمها بكل شكر وامتنان
 لا تنتشر الجريدة القصائد ولا رسائل للذبح
 ولا كل ما كان متعلقاً بخطابها ومشرها
 محل الادارة تحت اشراف الشيخ اباها ورجل شارع
 الشيخ عبد الله بن حارس عايد بن الصانع
 الرسائل التفرقة تكون باسم في الاهالي في
 صندوق الهوسه نمرة ٢٦٠

الاهالي

١٣١٢

تصدر في ايام الاحد والثلاث والخميس من كل اسبوع

قيمة الاشتراك عن سنة واحدة

داخل القطر المصري ٦٠ و ٩٠ حسب
 الواضع بهذا الجريدة
 قيمة الاشتراك تدفع مقدماً او قسماً شهريه
 او الثلث من المصروفات الشهرية والتشكي من
 المصروفات الصغرى بحسب رغبة المشتركين
 التي يدونها عند طالب الاشتراك
 لا ترسل الجريدة الا لمن يشترطها
 لا تدفع قيمة الاشتراك الا لمن يده المصروفات
 مطبوعة باضواء المستلم وصاحب الامتياز
 اجرة الاعلانات تنقروا بالاقبال مع الادارة

٢٣ برموده سنة ١٩١١ - ٢٠ ابريل سنة ١٩٩٥

جريدة اهلية (سياسية) اخبارية اصلاحية

مصري في يوم الثلاثاء ٥ القعدة سنة ١٣١٢

<p>مقرباً لي ذكرته وحوله من انواع الاقضية ما لا تزيد قيمته عن الالف قرش وهو مقترن بها بين الناس بحيث يرضى عليه ان يخرج من ارباحها ما بقيت به احواله وشبوخه في يوم وليلة وهذا امر الحكيم وبصورة اخرى نظارة الخيرية تدبر في سبيل اخر غير هذا السيل لكن ذلك اقرب لثواب خيرا وسهل لتجصيل امتهنا ولكن كان ما كان مما استعملت الحكومة بشدة خطبه وسوء وقته فلم تدفع قضائه ولكن قد قدرت استعمال وسائل اللطف فيه بما سبق بيله. ولهذا الذي تصنع به شأن المصلحة والنقود ان لا يتهاونوا على نظارة الخيرية بدفع قيمة البدلية فان من الجائز ان يتوفر في من يدفعها شرط من شروط المصلحة فيعذر عليه عدم ذلك استرداد ماله. ولا ان يبيع اياه العالي بل يرضى كاهو حاصل الآن. ولا ان يتهموا ان الدفع للتلاص لا يحصل التأخير طرفه عين بل على الشبان ان ينظروا حتى يصير لهم تحرير الكشوفات التي تنقص اسماء الفاضلين تحت السن المطلوب. وحتى لتشكل الحان التي تستمع من كل شخص ما لديه من ارباب الملائة وتعمل فيها بمعاها او بمدمر. ثم من لم تحصل معاقبته بدينه عليهم بعد نهو اعمال تلك الحان يسددا قيمة البدل على اي طريقة يودونها بحسب استطاعة كل انسان</p>	<p>اولا ان بدلية العسكرية لا يحل اجل مداد قيمتها الا بعد تحرير الكشوفات المشروعة في تحريرهم الآن وبعد تعيين لجنة لمعرفة المبالغ وغير المبالغ يقتضي الاوامر العالية الصادرة في هذا الخصوص ثم بعد ذلك يدعى كل من لم يتوفر فيه سبب من اسباب المعافاة ويقتضيه عليه تحضير مبلغ العشرين جنيهاً ان اراد التخلص من العسكرية وثانياً نظارة الخيرية مستعدة لعمال كل التسهيلات مع من يطلب دفع البدلية سواء كان بتقسيط شهري او غير ذلك ولو لم يمدد طويلاً. ولهذا الاسباب فلان ترى من حاجة الآن لحركة الحواضر وشدة الجوع والاضطراب الحاصلين الآن بمصر خصوصاً والاسكندرية وبقيّة الثغور عموماً ثم ان الخطب جسيم والمصلحة عظمى لا مثلاً المصلحة وتلك النقود بالوف من المائلات الجسيمة المركبة من كهول وشيوخ ونساء واطفال وذوي عاهات وامراض يقوم بقوتهم الكفاف ثلث من اثمانهم يشغل باربعة او بخمسة من الجنديات في الشهر ينفعهم على هؤلاء العواجز الفقراء وليس لديهم ما يقدونه به من حطام الدنيا سوى ارواحهم واوين الارواح تباع او تكاف يوجد الوقف من المائلات التي يقوم بأمر قوتها ثلث واحد يقتضي ياض ناله مكابدا لاسود الاعمال وانشرها جميعاً في ان يمددوا له بما يحفظ فيها رفق الحياة. او يصير يومه</p>	<p>المرجو من حضرات المشتركين المتأخرين في سداد قيمة الاشتراك عن المدة الماضية اي لثلاثة دسمبر سنة ١٩٩٤ ان لا يتفكروا منا مطالبة مطلقاً لان احاسنهم الذي يصنعهم على طلب الاشتراك مكتوبة بدني اذني واسطة اخرى. هو للتدوير المعين من قبلنا بين يدي كل مشترك لتجصيل المطلوب منه في كل وقت وزمان وفي هذا تمام الكفاية الآن تشغل الحكومة الآن بوضع لائحة لنظام قبائل العربان وفي تحرير قانون منع الاتجار بالرقيق وذلك بنسبة الاتفاقى نهائياً فصل حضرة شيفر بك رئيس القلم المذكور الامل من طلبوا كارت فيزيوت او مطبوعات اخرى وصار ارسالها لهم ولم يسددوا اثمانها لحد اليوم ان يتفقدوا بالرسالة قيمة ما وصلهم مع اجرة البريد تمويلاً على البومته لتكون الادارة على الدوام مستعدة لاداء طلباتهم ولدي لا يباح الامر لتكليف سواهم بالسعي لديهم لتجصيل تلك التكاليف الزهيدة في القرعة العسكرية نظن بل نتحقق انه لا يوجد الآن عنوان فيجذب اليه ايضاً القراء خصوصاً بالمعاصرة وبقية الثغور شركائنا في مصيبة القرعة العسكرية سوى هذه العبارة ولهذا فقد جعلناها عنواناً لهذه الجريدة لئلا يسهو بمسحيتهم بهم مجاعة ويسرم خبره وهو</p>	<p>في مشروع عمل تسع الفطن في اثنتي عشرة الفطن المصرية انظارها بهذا المشروع الجليل ففطن غدا ما سوف عليه من امله وقوية الذين بذلوا سبيل لمزيد كل مرتخص وقال: تعزى جناب السمر ويكس والبنك العثماني وحضرات حاضرة ذلك المشروع من الاعيان وغيرهم وتتمنى لهم جيل الصبر وعدم العودة لكل هذا التصرف السيء والصنع الذي عاد عليهم بالحزني والحذر ان الادبي والمادي فضلاً عن العار الذي لا تحميه كروا الانام وقد اصدر امس البنك العثماني نشرة اعلن فيها كل من اودع فيه نقوداً على حساب هذا المشروع ان يفضل باستلامها وقد علمنا ان هذا المشروع سيظهر قريباً لوجود مرة اخرى مكشولة بضمائنا قوية تكفي لتجلمه وارتقائه. ولكن لا يكون ابداً تحت رتبة احد اسراء المائلة المصرية كما يقال ومتى بدا شي. نشتريه للعوام توفي اليوم المرحوم حسين باشا المصري لاصحة البنة لما ذكرته بعض الجرائد من ان في العزم تعيين مقنن او اكثر من رجال الملتزمين في قلم التفتيش بنظارة الخيرية وذلك كشفاً بسماعة جونسون باشا والمستر موريس الوجوديين به الآن ولكن بحسب من تعيين اربعة مقننين بمن وكلاء النيابة للتفتيش على اعمال عمد البلاد القضائية التي منعت لهم بتقضى لانهم الجديدة</p>
--	--	--	--

على حدته ولا يدانه مع هذه التسييلات
تعمل نوعاً عقدة هذه الحساب وحسبكم
الله ايها الشبان الوطنيون وتم التوكيل

مشروع تعديل القرائن

من التعليمات التي وضعتها الحكومة
اسات لهذا المشروع ونشرها بالعدد ٦٩
ومن المعلومات الخصوصية التي تحصلنا عليها
من ذوي الخبرة والاطلاع بشر الاهالي
سلفاً عظيم فائدة هذا المشروع وجعل قمه
العموم على التمسك الى هذا المقام بتفصيلات
اخرى فيما بعد

ثم بالظرف لما يصادفه كل مشروع في
بدايته من المصاعب والمقبات وحسباً
مثل هذا المشروع الخطير فقد اختلعت
الحكومة ان تبدأ بالعمل فيه بتدبير القومية
لعدة اسباب اهمها الاستعداد بحيرة وحسن
تجربة وادارة معانة محمد سعد الدين باشا
مديرها الحالي فكل ما عهد فيه من سمو
الفكرة وسداد الرأي والافتقار على تصريف
الامور وحلي المشكلات

ولقد توجه ذلك الولاية من الاسبوع
الماضي جنب المسار ويكون كس المدير العام
لهذا المشروع وشرع في العمل نفسه من يوم
الاربع الماضي يركز كس الزيات وقد
استدب لائحة لجان خمسة من اوجهاء
والاعيان بصفة مندوبين من قبل نظارة
المالية الجلية من اجمع العموم على كفاءتهم
واستعدادهم ومهارتهم وفريد خبرتهم وقد
كان في مقدمتهم حضرة ابراهيم بك مراد
الذي تفرغ لشؤوننا سبعين جنباً من اربعين
بصفة ماهية والى بصفة مصاريف سفرة
وسم حضرات ابراهيم بك خطاب واحد
يك تكال ويدعم بك ومحمد سراج بك القين
تقدر لكل واحد منهم ٣٥ جنباً تقريباً
في كل شهرين ماهية ومصاريف انتقال
وسفرة - وقد سافر حضراتهم لطيطاوسيتولى
كل منهم رئاسة لجنة من الجانب وقد علمنا
ان المستر ويكون كس رعب الى حضرة
ابراهيم بك مراد الذي اليه ان يتحدث ليخته
في ام واعظم مركز من مرأى الفرية لما
عنده فيه من الشهامة والاستقلال في الفكر
والاعتدال في الرأي لحد يوفى من مسه على
صوامع الصلحة ومصالح الجمهور وما وقد قبل
حضرت هذا التكليف بكل شكر وامتنان

وستفتي اثر اعمال هذا الجانب ونشرها للقراء
اول باول ليكون الجمهور على علم بما نتجته
الاعمال وتظهره التجارب من المعلومات
والقوائد والبيانات التي لا بد للاهالي من
العلم بها عند العمل بمجانبهم

نشرت القوائم الرسمية بعدد اس ما في كذا
اتم الجانب الخديوي المظفر على حضرات
الموظفين الاتية لاجازهم بالرتب والنياشين
المذكورة اتم اسم كل منهم مكانة لهم على
ما بذلوه من الحمة والمساعدة في ترميم سراي
عابدين العائرة وم - سادة جراد باشا
مدير عموم المدن والمباني ورتبة الزرعيان
الرفيعة - حضرة السيد شكرى بك افندي
مدير المباني الاميرية ورتبة المناظر المعتزة
جنب مستكالكو بك بالتمهيدس معلمي
النشان المجيدي من الدرجة الثالثة - حضرة
لطفي افندي عيروط شكرى سعادة رئيس
قومسبون السكة الخديوية الثالثة -
جنب السيو لوريش بالتمهيدس معلمي
النشان العالي من الدرجة الرابعة - حضرة
محمد افندي كرج مهندس مافي النشان

المجدي من الدرجة الخامسة جنب السيو لوريش
مهندس النشان المجيدي من الدرجة الخامسة
واتم الجانب الخديوي المظفر على
النشان المجيدي من الدرجة الرابعة على
جنب السيو لوريش وكيل قلم لاجازات
وللبوحدات بصفة الاراضي البحرية - وعلى
جنب السيو سيجي وكيل قلم الخلية تلك
الصلحة - ورتبة المناظر المعتزة على حضرة
بولايو بك افنديس وكيل افلام نظارة
الخارجية - وعلى حضرة علي رضا بك افندي
وكيل قلم عربى تلك النظارة - ورتبة
الثانية على حضرة الياس بك لمراله مفتش
مصلحة الاراضي الاميرية بشبين - وعلى
حضرة محمد بك توفيق مفتش المصلحة
المذكورة ياراي المندوب - وعلى حضرة
جنونس بك احد ممثلي تلك المصلحة -
وبالرتبة الثالثة على حضرة حسين افندي
مزار مأمور المصلحة المذكور بمسير - وعلى
حضرة علي احمد سبي كامل مأمور تلك
المصلحة بمحلة مسير - وعلى حضرة لوم
افندي شقير المترجم بنظارة الحرية - وعلى
حضرة نجيب افندي شقرا المترجم بتلك
النظارة - وعلى حضرة حسين افندي رستم

الكتاب بالنظارة المذكورة

واتم الجانب الخديوي المظفر برتبة المناظر
المعتزة على حضرة محمد بك سرود وكيل
عموم ديوان الاوقاف - وعلى حضرة صابر
بك مصري بالتمهيدس القويان المذكور
وبالرتبة الثالثة على كل من حضرات محمد
افندي مهي رئيس قلم ادارة الاوقاف - ومحمد
افندي سعيد رئيس قلم الزرعة والاوقاف
ومحمد الحيد افندي فوزي معاون هندسة
الاوقاف - ويوسف افندي لطفي مأمور
اوقاف الاسكندرية - ومحمد افندي دلاور
مفتش زراعات شمس - ومحمد افندي رحيم
مأمور اوقاف طنطا - وبالرتبة الرابعة على
كل من حضرات محمود افندي ابراهيم وكيل
قلم الادارة - ومحمد افندي لذي وكيل قلم
المحاسبة - ومحمد افندي فني وكيل قلم
الزراعة والاوقاف - وحسن افندي
كجيوك مفتش زراعات البحيرة - ومحمد
افندي بيجت مفتش اوقاف البحيرة - وبالرتبة
الخامسة على محمد افندي احمد كاتب اول
قلم الهندسة

صفت الموك - طامك الاشترك
بالخريفة بجهة اقل من الخمية المقررة لفاق
قلمه ونشره بتصديره صاحب العنوان المرسول
مقاه - محررك وصلنا وشكرا جميل
اعمالكم وقد قلته بتصدير الخريفة بالعنوان
الذي ارسلتموه واعتبرتم قيمة الاشترك حسبا
رغبتم حيث وعدتني انشار الخريفة وكثيرة
نداولا اكثر من رغبنا في قيمة اشتركا
اما اجرة الاعلانات القضائية فمقررة بين
الناكم والمحرر المندوب معلومة لحضرات الجادين
وحضرات موافقي انكم وللخبرين - اما
اجرة بقا اواع الاعلانات فواضحة بذيل
الخريفة على الدوام

انا اشكرك الحكومة السنية في سعيها
لتنظيم هم العازمين على اداء فريضة الحج
الشريف في هذا العام من العشرين بالقرين
على ذلك من القوائد الدينية والمنازع المادية
حيث كثيرا ما سمعنا السخط المفرط من
الحجاج والمارات للكثرة لما يقاسونه من
احوال الكور بئينة - وانا لشكر هائل هذه
الفكرة الشريفة التي كنا نتمنى ان تستعمل
مثلا في تحسين احوال الاهالي ورفع ابواب
الحجر والبركات عليهم كاهو المأمول لهم

نقل الملكة فيكتوريا

بلغ عدد افراد نسل جلالة الملكة
فيكتوريا ملكة الانكليز وامير المودة الهند
٧٩ نفساً توفي منهم ١٨ نفساً و ٦١ نسل
٦١ نفساً - ايلا يوزفون تشاهدم وشاهدونها
خولا فلول الجلية في اختصاص الحاكم الاهلية
كتاب وشبه الناب الادب ابراهيم
افندي جمال وكيل ادارة جريدة الحقوق
الغراء منتمين لاقوال التغليرة والملاص
المتابعة في اختصاص الحاكم الاهلية - ومع
حزونة هذا السيل فله دار فيه مير ايكن
ان يكون آية له اذا دعى دعوة عابسة في
ارض النيل او (ارض القراعنة) لانه
ما وصل الى حضرة في ذلك السيل الاذابها
سبل البرهان وحلها بحارة الحجة وقوتها
ولا سادقة حبة لا ملها بقوة اليات
وسول الدليل حتى اصبح ولسى طريق
الوصول الى معرفة اختصاص الحاكم الاهلية
نلك الاقوال الجلية وبراهنها الساطعة
القوية مارتبة مضيرة اما لا شك فيه ولا
التباس - وقد كنا نود ان نلاحظ عليه
ملاحظة ولو طيفة فكنة بعض ذوي الخبرة
براجعته فكان - ولكنه لم يصل الى موضع
ذل نلاحظ عليه او موطن خال نسلت
الانظار اليه ولهذا فانا انري من احسن
حث الاقوال على اقتنائه واتبع طلاب
الترائد لشرائه ويطلب من ادارة جريدة
الحقوق ينشر وثله عشرة فروف صاغ

اعلانات

يكون معلوم قلموم انه مطلوب لنا
مبلغ اربعة وخمسين جنباً من اربعين
يدعى محمد افندي صفاني غل محمد افندي
حسن كتاب صحة الشريعة سابقاً وذلك
المبلغ يقتضى سمسد رضى لاسرنا وميل
بالصحة المختلطة بالتصويرة - وحيث اني قد
رعت قسده دعوى فلكة للتصويرة الاهلية
بالقرين وتحدد نظرها يوم ١ يونيو سنة
١٨٩٥ - وحيث ان الدين المذكور مستحقاً
الآن فخر شون مضطرب بخاصة الصلوات
بذرية قنا - وحيث ان المذكور بلك فدا
واحدة وثلاثة عشر قيراطاً وخمسة عشرة
سهماً من فدان اطيال خراجية كافة باجبة
شوبك نسطه بركو ليس شرفيه وذلك

القدر شائعاً في سنة قدامين وستة قرار يرب
واثنى عشرة سهم نحو قاً من تجاريه على تريب
تلك الاطيان او بعضاً منها يطريق البيع او
المن اخيراً يحقوقي فذلك قد التزمت
باحاطة الموم ان كل من اشترى او اوتن
او استاجر تلك الاطيان او بعضها من محمد
صفاني المذكور فيكون عمله في ذلك باطلا
وتدليلاً قصد الاضرار بحقوقي ولعلومية
الموم بذلك اقتضى الاعلان
في ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٥
كردموا ارجيله تاجر بالرفازيق
من زاوية القلي

تسلفقت انظار رجال الضبط والربط
ومن يجب عليهم حفظ الامن العام والنظام
الى رجل بالناحية بلداً لم يكن له قوت
ولا كسب سوي من اموال العالم ودمائها التي
استعملها منهم بانكدة وتزويده ومقرباته
ولا يعدم النظام بصره من جنسه ثم تستر
من عيون الحكومة بذكران تلك الجهة
وصرف نفسه بما يشبه الدلائل والاحاسنة
ومن وراء هذه الداهية الداهية واليلية المعطي
ما بعثنا لسطير هذه الجملة مسترحبين
عواطف رجال حكومتنا لتوجيه اهمة نحو
هذا الرجل الاثام بما يحسم اضرار بدعه
واضاليه حفظاً للامن العام ووقاية لراحة
الاهلي ونظم من ذلك جزيل الشكر والشانه

من كهر عيسى شرفه
استأثرت رحمة الله تعالى بالعالم النافذ
المرحوم الشيخ محمد ابي الفيا الشراوي من
علمه الشافية بالازهر ومن الحائزين
لكسوة الشريف بلحية كهر عيسى من كز
الصوالح شرفه ما يوم الخميس المعني
واحتفل لتشييع جنازته في صباح اليوم التالي
كثير من محمد ووجهاء واقاضل الولاية
ففسأل له جزيل الرحمة والرضوان ولا له
الصبر والتواب والسؤلوان

اهم التلغرافات العمومية السباب
تودعه في ٢٤ ابريل - علت التيسر من
شعني ان روسيا سالت الصين ان تؤيد
الى بضعة ايام تصديقاً على معاهدة الصلح
باريس في ٢٧ منه - قطع حوض قبال
الشرق بقرب اينال فقتل ٧٦ شخصاً
وحدثت خسائر جلابين كثيرة

وفيه من مديريه - كان المدوق دورليان
يصيد بقرب الشيبيا فكسرت فخذ
وفيه من تودعه - احلت الكثرة (كورتو)
طرس وروح في ٢٨ منه
تعتبر الحلة خطيرة بين اليابان وروسيا
والرؤساء العسكريين الروسيون يفكرون
في التساير الواجب اتخذها اذا رفض
(اليكادو) تانياً تمديل معاهدة الصلح
وفيه من نيويورك - اجتمعت التيارات كما
بمزم ضد احتلال الجنود الانكليزية وصرحت
بانه اهانة لان القصد منه الحصول على مبلغ
لاحق فيه لاكتنار وفضلا عن ذلك فهو
مخالف للقانون الدولي

عمدة الصلح بين القضا والاذا
نظارة الحفائية
قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٨
ابريل سنة ١٨٩٥ بشأن اعمال النيابة
العمومية وعلاقتها مع جهات الادارة
المادة ١ النائب العمومي واعضاؤه
فان النيابة تاعون لناظر الحفائية ومزموون
بانتاج التعيينات التي تصدر عنهم من النظارة
وعلى النظارة ان تراقب على الدوام
الافلام النيابة سواء كانت في مراكز الحاكم
السكية او في مراكز الحاكم الجزئية وتكون
المراقبة بواسطة تفتيش يبق تابعاً لجهة المراقبة
القضائية كما هو الآن ويستمر الفتشون
الاهلي المحقون لجهة المراقبة على مياثرة
الاعمال المشاطة بهم الان ويجوز لناظر الحفائية
ان يزيد عددهم عند الاقتضاء

ويسوغ لناظر الحفائية ان يزيد عدد
اعضائه لجهة ومفتشيه وان يعين خصائص
كل من هؤلاء الفتشين
المادة ٢ يعين ناظر الحفائية
عدد وكلاء النيابة على حسب ما تستلزمه
حالة الاعمال ويعين لكل منهم محل اقامته
بما على رأي النائب العمومي

ويختص النائب الموما اليه بالادارة
القضائية القضائية فيما يتعلق باقامة الدعوى
في المنح والجنابات سواء كان ذلك بنفسه
او بواسطة وكلائه
ويؤزم ان تكون العلاقات متواصلة
بين النيابة العمومية وبين مأموري الضبطية
القضائية ولا بد من دوام حسن الارتباط
بينهما للحصول المشاركة في العمل تحت ادارة

النيابة المسؤولة عن الدعوي وذلك توصلا
لتطور الحقائق
واذا وقعت جنابة او حفة سيح احد
المراكر وجب على مأمور الموكرا ان يشعر
النيابة بالواقعة ويشرع فوراً في التحقيق ويثبت
حالة التهمة واذا حضر احد اعضاء قلم النائب
العمومي الى محل الواقعة وبذل له المساعدة
واذا لم يحضر احد قلم التحقيق ثم يرسل الاوراق
تتاما لقلم النيابة بالحكمة المختصة بالدعوى
وعلى قلم النيابة في الدعوي اية ان
يتفق مع المديرين او المحافظين على الطرق
والوسائل التي توصل لمعرفة الحقائق

المادة ٣ اذا رعب المدير او
المحافظ سيح اثناء مباشرة النيابة ومأموري
الضبطية القضائية لعمل التحقيق في المواد
الجناية ان يؤخذ رأيه سواء كان عن
الطرق التي يلزم اتخاذ لمعرفة الجناين او
عما اذا كانت الدعوى صالحة لتقديمها
للمحكمة او لقاضي التحقيق او عن الاشخاص
الذين تقدم عليهم الدعوى وجب على النيابة
ان ترسل له اوراق القضية بتتاما وعلى المدير
او المحافظ ان يرد الاوراق النيابة في ميحاد
لا يتجاوز خمسة ايام

وبعد الاطلاع على اوراق القضية
بمعرفة المدير او المحافظ اذا لم يقع الاتفاق
بينه وبين النيابة على احدى هذه المسائل
الثلاث وجب على النيابة ان تمنع عن كل
عمل مخالف لايه وترفع الامر لناظر الحفائية
وهو يفصل في الخلاف بغير تأخير

المادة ٤ تختص النيابة باقامة
الدعوى العمومية للعاقبة على الجرائم ويجب
عليها ان لا ترفع للمحكمة الا الدعوي التي
تكون حصلت فيها اذلة كافية بثبوت التهمة
المادة ٥ يجب على النيابة عند
نظر الدعوى في المحكمة ان تقيم الادلة على
التهمة وتطلب الحكم بالقوة عليها ما لم
تظهر في اثناء الجلسة ادلة جديدة نافية لها
فتقتصر على بيان الاحوال التي حدثت
وتكل امرها للمحكمة وتترك لها الفصل قطعيّاً
في وقائع الدعوى لما لها من الحق دون غيرها
بمقتضى القانون في الحكم بالقوة وبالبراءة
أيا كانت اقوال النيابة وطليانها
المادة ٦ يجب على اعضاء قلم
النائب العمومي بصفة كونهم مدعين

عموميين ان يقتصروا على طلب معاقبة
الجائين ويتركوا للاخصام امر المداخلة عن
انفسهم وخصوصاً رفع الاستئناف لطلب
البراءة او تخفيف العقوبة
المادة ٧ لما كانت اقامة
الدعوى على الموظفين بسبب ما يقع منهم
سيح اثناء تادية وظائفهم مما يترتب عليه
اضطراب في اعمال المصلحة التاجين لما يجب
على النيابة قبل اقامة الدعوى على احد
الموظفين ان تنفق مع الجهة الرئيسة التابع
لها الموظف او المستخدم واذا حصل خلاف
ترفع النيابة الامر لناظر الحفائية وهو يتفق
مع الناظر ذي الشأن ويصدر قراره في
طرف خمسة عشر يوماً من يوم المخارة في
المسئلة مع الناظر المشار اليه

نظارة الحفائية
منشور صادر من صاحب السعادة ناظر
الحفائية الى النيابة العمومية لدى الحاكم
الاهلي بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٩٥ الموافق
٢٥ شوال سنة ١٣١٢
تاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٩٥ بلغت
النيابة العمومية التعيينات التي تراءى وضعها
للسير بقضائها واتصدق عليها من مجلس
النظار في جلسته التي عقدت في يوم ٨
ابريل سنة ١٨٩٥ ولكي لا يبق محل الخلاف
او التأويل قد رأينا ان نزيد الشرح
والوضوح لنفيد حضرتمكم ان النيابة العمومية
لا تزال هي القابضة على زمام ادارة الضبطية
القضائية ويبق لها الحق في اجراء التعريات
فيما يحصل من الوقائع الجناية وفي اقامة
الدعوى العمومية

ولما كان النائب عن السلطة التنفيذية
في الاقاليم اقدر من سواء على مساعدة
النيابة بما يفيد لها له من المعرفة بأهل الجهة
التي فوض اليه امر ادارتها والوقوف على
ما يجري فيها مما يجعل مشاطرة النيابة في
اعمال التحقيق الجناية امر طبيعي لا بد
منه فأصبح مكلفاً بالاشتراك مع النيابة في
هذه التعقيقات وتري النظارة انه لا بد في
الحصول على فوائد هذه المشاركة في العمل
من التأكد على اعضاء النيابة لوجوب
الاشتراك والوفاق مع المديرين والمحافظين
حتى نتميز بذلك طرق البحث عن الجائين
والوقوف عليهم ولا يفتقر مع ذلك هؤلاء

الاعضاء انهم هم المديرون دون غيرهم لحركة هذه التحقيقات القضائية والمسؤولون دون سواهم عن نتائجها لما هم حاصلون عليه من المعارف الخاصة بها واعلموا بوظائفهم وهذا طلب المدير او المحافظ من النيابة ان يباشروا تحقيق اي دعوى ان يرسل اليه اوراقها لفحصها وجب على النيابة ان تبادر بإرسالها اليه وان تمت اليه بأحد اعضاءها ليقوم بإبداء البيانات التي ربما يحتاج المدير او المحافظ للوقوف عليها ومدها على اوراق الدعوى اذا اشار بأفراد بعض الوسائل فيها فمفيد لمعرفة الجاهلين وجب على النيابة العمومية ان تسجد الاجراءات التي التزم بها الا اذا رأت انه ليس في انقاذها من فائدة سوى تعطيل سير التحقيق فلتنع اذا عنها وترفع الامر لناظر الحفافة اذا كانت على وثوق تام من عدم الفائدة في العمل بما اشار به

وللتظارة وطيدة الامل في ان عرى الانائم والوفاء سكنون وثيقة بين النيابة والمدبرين وان وجهتهم تكون متفرقة الى البحث عن ذوي الضرر وارباب الجرائم وهذا يعني اسباب الخلاف ودواعي الشقاق واما النيابة فالتفتت عن تفتيش ما يشير المدير الى وجوب العمل به من الاجراءات الا اذا رأت انها عديمة الفائدة كلية او متنافية لمقتضيات العدالة وهذا وقد جاء في القرار الصادر من مجلس النظار ذكر اختصاصات ما موري المراكز فيما يتعلق بالامور القضائية وتلك الاختصاصات هي التي كانت غفلة لهم من قبل بمقتضى القانون بمقتضى ما موري الضبطية القضائية ولم يكونوا مدبرين على العمل بها حتى الان فمجرد حصول الجناية يجب على المأمور ان يتسرع في التحقيق ويشر النيابة وتكون رجال البوليس (الضبط) تحت اوامره ويستجمع الأدلة التي يمكن الحصول عليها وليس في ذلك ما يمكن ان يرى فيه تضييق لحرية رجال النيابة او ادعائهم انهم لا يراون للمواطنين بتحقيق كل دعوى جنائية حتى يحال على قاضي التحقيق او المحكمة

ويجب على المأمور متى حضر احد اعضاء النيابة ان يرض عليه كافة الاحمال التي اجبرها وان يقوم هو او من يحل محله

من رجال الضبط بتفتيش ما يامر به بصفته مديرا للضبطية القضائية والتحقيقات الجنائية وعلى النيابة قبل اقامة الدعوى على موظف او مستخدم بخصوص ما يقع منه في اثناء تأديته وتليفته ان تفتق مع المدير او المحافظ التابع له هذا الموظف او المستخدم واذ لم يقع الاتفاق بينهما في هذا الخصوص ترفع الامر لناظر الحفافة اذا رأت انه من ضرورات المحافظة على العدالة اقامة الدعوى العمومية - هذا اذا لم يكن الموظف او المستخدم تابعا لتظارة الخفية ولا ترفع الامر لناظر الحفافة اليها بطلب التصريح باقامة الدعوى اما اعمال اعضاء النيابة في مرافعاتهم امام المحاكم فقد حدها القانون صراحة في هذه الصارة (وشرح التهمة) وليست النيابة الا خصا اقيم لرفع الدعوى العمومية باسم الهيئة الاجتماعية فلا يوجد في النصوص القانونية ما يسوغ لها ان تطلب براءة متهم كما شوهد حصول ذلك في العمل من زمن غير بعيد واذ كانت الأدلة القائمة على التهمة غير كافية لاثبات التهمة عليه لاشك انه لا يصح عليها ان تشدد في طلب الحكم عليه العقوبة بل الواجب الذي يرض عليها في مثل هذه الظروف ان تكل الامر الى المحكمة لتتصل فيه بما تراه اذ هي الحكم دون سواها ونناه عليه اقضي تحريره لحضرتكم العمومية والاجراء وتفرجه كتب بهذه الصورة لياقي اقلام النيابة

نظرة الداخلية

مشور صادر من صاحب الدولة لناظر الداخلية الى حضرات المدبرين والمحافظين بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٩٩٥
مرسل لكم على هذا القرار الصادر من مجلس النظار بشأن واجبات النيابة والتي لا اري بدا من ان اذكركم في هذه المناسبة بانكم بصفتمك نالين عن هيئة الحكومة في دائرتكم يجب عليكم ان توافروا سيرة كافة الاحمال العمومية بها بما فيها ما يخص محكمة مركبي الجنائيات ومما يقتضيه

وهذا الامر الاخير وان كان خاصا بالنيابة الا ان مسؤوليتكم عن توطيد الامن العام في دائرة اختصاصكم وعن علاج الابعاث المؤدية لاقامة الادلة على مركبي الجرائم توجب اهتمامكم بكيفية القيام بهذا

المسئل ومن مقتضى النظام الذي ورد في القرار المذكور نحوكم الحق في اجراء هذه المراقبة بطريقة فعالة وقد استصوبنا اصدار التعليمات الاتية اليكم لتكون دستوركم لكم في كيفية العمل بذلك النظام
اولا ينبغي لكم التعميل على راي النيابة لي يجمع الامور القانونية كما اويل القوانين وتقدير قوة الادلة وكما تها من حيث يمكن مقابلة المتهمين والاجراءات المتخذة لتخاذها امام المحاكم وغير ذلك فان اعضاء النيابة بما لهم من المعلومات القضائية اقدر على الحكم في هذه الامور من ارباب الوظائف الادارية المختصة

ثانيا متى رايتم ضرورة لتدخلكم في اجراءات النيابة فليكن شأنكم في ذلك تسيير اعمالها على صور الجهد والنشاط ولا ينبغي ان تقوموا انتم بواجباتها بوسائل أخرى بل يجب ان تلاحظوا ان اعضاءها يبدلون المهمة اللازمة في اعمالهم وينقلون الى عمل الواقعة كما رايتم فائدة في ذلك

وذا لم ترضكم الكيفية التي يحصل بها التحقيق فتستدعون عضو النيابة المحال عليه القضية او رئيس النيابة عند الاقتضاء ثم تذاولون معه فيها وتجهدون في اقتاعه لو رايتم ان اتباع طريقة أخرى يودي الى اظهار الحقيقة اكثرا من الطريقة التي استعملت وينبغي ان تعينوا النيابة بجميع ما لديكم من الوسائل ليسهل عليها اداء عملها الذي هو يحد في نفس الامر من الاعمال المتوطنة بها انتم

ثالثا يجب على المحافظ او المدير بوجه عمومي ان يشارك ما عساه ان ينقص في عمل النيابة فيتم ما لدى اعضاءها من المعارف القانونية والفنية بناله هو من الدراية باحوال البلاد في دائرة اختصاصه ومن التفوق الذاتي وطيفته حتى يشارك الفريقين في العمل تحلي الحقيقة اعلاما تاما

رابعا ينبغي ان تسدوا ما في وسعكم لحفظ العلاقات الحسنة فيما بين اعضاء النيابة وباقي الموظفين حتى يعمل الجميع بالاشتراك توصلا للعرض المقصود فانه لا جرز ان يحدث في اعمال الحكومة ما يعرقل سيرها من الشخصيات ومن لمسك بهذه العوامل عادت عليه مسؤولية جسيمة

خامسا لقد ورد في القرار المشار اليه انه عند حصول اختلاف في الراي فيما بينكم وبين النيابة وجب عليها ان تخبر لناظر الحفافة في ذلك قبلي ان تجتنبوا على قدر الامكان الانسحاب الى هذه الوسيلة اذ قد ينشأ عنها في غالب الاحيان تأخير مضر بحسن سير الاعمال واذا كان لا بد من الخلاف فراعوا ان يكون رايكم مبنيا على الصواب

ونناه على ذلك لا ترى النظارة بما من تفهيمكم ان انه ليس لكم بعد ذلك في المستقبل ان تخلوا مسؤوليتكم بوجه ما اذا سارت الاعمال بحالة غير مرضية (نوبار)

مطبعة الاهالي والبلاد مستعدة لطبع سائر انواع المطبوعات العربية والانكليزية من كتب وطرز وجوالب واوراق الافراج والزيارات بنقعات عملية الطباعة الاصيلة مع ثمن الورق وقيمة الماية ورقة زياره (السكرت فيزيوت) عربي فقط ١ قروش صاغ من الورق المتوسط و ٦ من المال وهر في وفرنساوي ٢ قروش من الورق المتوسط واسعة من المال خلاف المذهب واللون وكل ذلك خلاف اجرة البريد اما اجرة الاعلانات عن ضياع الاختتام او الانتقالات وما اشبه ذلك فتبدي ٠ من ١٠ قروش باعتبار عدد اسطر الاعلانات وعلى ذلك تغلف اجرة بقية المطبوعات

قيم الاشتراك بالجريدة
يشتمل على شمس صفا للجمهور ويستين غرشا لطيلة العلم سواء كانوا بالمدارس او بالازهر او بالارباب وارجال العسكرية وانظار محطات السكة الحديدية ولو كلاء مكاتب البوسطة ولتسديت الادبية والعلمية ولحالات الاجتماعات العمومية واسكل من يطالب بهذه القية بدعوى عدم اقتداره على اكر من ذلك - وعما ان اشهر الجمعيات الخيرية ولبن تشتمل الادارة من عدم اقتداره على سداد قيمة الاشتراك من اولي الفضل والمالية اما اسباب هذا التزويل لقوم دون آخرين فواضحة لا تحتاج الى بيان

طبع بمطبعة الاهالي بمحل ادارتها
صاحب امتياز الجريدة
اسماعيل باطله